العدد ٣٢
السنة ٢٠٢٦

مجلة كلية القانون والعلوم السياسية
The College of Law and Political Science Journal

قراءة في كتاب:
الديموقراطية دراسة في تاريخية المفهوم

سداد مولود سبع (*)
(*) الاستاذ المساعد الدكتورة – كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

هذا البحث مفتوح الوصول ويعمل وفق (نسب المشاع الإبداعي) (نَسب المُصنَّف-غير تجاري-منع الاشتقاق ٤,٠ دولي)
يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر (Copyright) لأعمالهم المنشورة في المجلة، مع منح المجلة حق النشر الأول وذلك حسب سياسات المجلة
نسخة المجلة المنشورة هي النسخة الرسمية المعتمدة لأغراض التوثيق والاستشهاد العلمي
المجلة مؤرشفة في مستوعب المجلات العراقية المفتوحة
للمزيد من المعلومات مراجعة الروابط من خلال الضغط على الشعارات ادناه

Issue 32
Year 2026

مجلة كلية القانون والعلوم السياسية
The College of Law and Political Science Journal

Reading in a Book:
Democracy: A Historical Study of the Concept

Sadad Mawloud Saba(*)
(*)Assistant Professor Dr. - College of Political Science / University of Baghdad

This article is open access and licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License (CC BY-NC-ND 4.0).
Authors retain the copyright to their works published in the journal، while granting the journal the right of first publication according to the journal's policies.
The published version of the journal is the official version authorized for documentation and scholarly citation purposes.
The journal is archived in the Iraqi Open Access Journals database.
For more information، please refer to the links by clicking on the logos below.

(الديموقراطية دراسة في تاريخية المفهوم)
للمؤلف: الاستاذ الدكتور عبد العظيم جبر حافظ
الصادر عن: دار هاتريك للطباعة والنشر والتوزيع

في سياق مواكبة التطورات العلمية للعديد من المفاهيم والظواهر في المجال العام لتخصص العلوم السياسية وفي المجال الدقيق لتخصص النظم السياسية والسياسات العامة فلابد لنا من الابحار وسبر غور الكثير من المكتبات وما ينشر من مؤلفات كثيرة ويأتي كتاب "الديموقراطية دراسة في تاريخية المفهوم " الصادر عن دار هاتريك بعدد صفحات ٢٢٥ سنة ٢٠٢٥.

يعد الكتاب بحق محاولة كبيرة لإعادة قراءة ما ورد في مفهوم الديموقراطية قديمًا وحديثا في اطار موسوعي وسردي يثير الاعجاب ويدفع غريزة القارئ لمتابعة كل صفحات الكتاب والتي لا تكاد تخلو من التشويق والحافزية لمعرفة المزيد عن ظاهرة الديمقراطية فكرا وممارسة وتنظيرا وتطبيقًا في اكثر من نموذج ودولة قد طبقتها ونجحت او اخفقت فيها.

وكأي كاتب يسعى ليثبت صحة فرضيتها نجد ان صاحب المؤلف الذي نحن بصدد تقديم قراءة لمؤلفه هذا فانه يلجأ الى البحث عن نشأة مفاهيم ما ومن ثم تحديد تلك المفاهيم وذلك عبر الاستعانة بالتاريخ من خلال التفتيش والتقصي عن مفردة الديموقراطية لغة واصطلاحًا فضلا عن المحطات التاريخية للمفهوم وهو ما بدى واضحًا من خلال عنوان هذا الكتاب.

وقد افرد المؤلف في بداية مقدمة الكتاب تفريقًا بين التأريخ والتاريخ في اشارة الى ان الكتاب يعنى بدراسة التغيرات والتغييرات التي حدثت على الظاهرة بمرور السنين والعصور فضلًا عن ابعاد هذه التطورات لتشمل جوانب عدة: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعلمية وادبية ودينية وهو سرد لاهم الاحداث التي حصلت في الماضي.

الكتاب يقع ضمن نطاق هيكلية من ثلاثة فصول فضلًا عن افراد الكاتب لرؤية كل من كارل ماركس وألكسي دي توكوفيل للمجتمع المدني واخيرا رؤية انطونيو غرامشي للمجتمع المدني الديمقراطي.

في الفصل الاول من الكتاب نجد ان الديموقراطية واحدة من اهم نتاجات الوعي الانساني وهي وان كانت حالة او ظاهرة سياسية/ فكرية نسبية في كناية عن عدم مطلقيتها وانها خاضعة لظروف الزمان والمكان التي اسهمت قديمًا وحديثًا في دراسة الديموقراطية كأصل وخصائص وآليات وفكرة فحسب بل كانت إتجاه علمي يبحث في نوع السلطة المعبرة عن رأي الشعب.

ويبدو ان اللجوء الى ما كتبه المؤرخون عن تاريخ الديموقراطية أمر جدير بالاهتمام بحسب التسلسل الزمني لفهم التجربة والمسار الديموقراطي من هيرودتس وثيوسيدايدس وقد تضمن في حينها وصفاً وتقييمًا لثلاثة اشكال من الحكم قائمة على سؤال واحد ، كم عدد الايدي الممسكة بالسلطة العليا وقد تكون في اجوبتهم (فرد / قلة / كثرة) ومن ثم يسمي هذه الانظمة بالتتابع بـ (الملكية والارستقراطية والديموقراطية).

وقد امتدح (بركليس) في خطابه الذي القاه في اثينا سنة ٤٣١ قبل الميلاد بأن الديموقراطية: " بأنها حكم الكثرة بدلا من القلة) وان كان هناك من سبق لاثينا

كأحدى دول المدينة اليونانية فان التجربة الاثينية الديمقراطية افرزت تفكيرًا سياسيا تمثل في محاولة ايجاد افضل نظام حكم وقد كان لتوفر قدرا من الحرية وحرية الفكر دورًا في توصل اثينا لهذه الظاهرة وهذا النتاج الانساني.

يتحدث الكاتب عن ان ثمة عوامل اسهمت في بناء التوجه السياسي الديمقراطي اليوناني او في اثينا القديمة خصوصا في الحقبة الزمنية التي امتدت ما يقارب قرنين من الزمن أي قبل نحو ٢٥٠٠ قبل الميلاد، ومن اهم هذه العوامل: العامل الاقتصادي، والنزعة نحو الحرية، وحرية الفكر ونفورهم من الحكم المطلق، وربما اراد الكاتب ان يبين لنا ان الديمقراطية تتعلق بأفضل الظروف المؤدية لأفضل انواع الحكم خصوصا تلك التي تناسب ظروف البلاد وانها ليست وصفة جاهزة يتم تطبيقها للخروج من حالة الفوضى والحكم المطلق، وان أرث الشعوب يتم الاستفادة منه عبر الزمان والمكان.

ان العامل الاقتصادي هو الذي ميز اليونانيين وجعل مجتمعهم ينقسم الى طبقات، كل طبقة تتقن العمل الذي انيط بها خصوصا وان طبقة التجار الذين عملوا بالتبادل التجاري لمختلف البضائع مكنهم بفضل الوفرة المالية الى ممارسة دور سياسي تنفيذي وتشريعي أفضى في نهاية المطاف الى ان أفرز اتجاهين هما : الارستقراطي والديمقراطي الذي يرمز للغالبية وهم الشعب، ومن ثم الصراع المتولد بينهم جراء التفاوت الاقتصادي واختلاف التوجهات السياسية والعلاقات الاجتماعية. أما عن النزعة نحو الحرية فان ارسطو يقول: " ان الامم التي تسكن الاقاليم الباردة حتى في أوربا هي على العموم مملوءة أقدام وشجاعة ، ولكنهم اقل ذكاء ومتأخرين في الصناعة ، ولذا لا تفتأ شعوبا أكثر ولعا بالحرية من سواها" . ان نظام الرق والعبودية المتولد عن التقسيم الطبقي في اليونان هو الذي أفضى في نهاية المطاف الى ان يرفع عن كاهل اليونانيين الاحرار وطأة العمل ويوفر أمامهم وقت فراغ أسهم في توفير جو للنقاش والجدل في السياسة ونظم الحكم. ولا يمكن انكار ان اليونانيين بسبب كل ما تقدم ولد لديهم نفورا من الحكم المطلق ويتضح ذلك من خلال عدة آراء وأقوال للحكام والخطباء ومنهم (هيرودوت) إذ يقول : "إنه واضح كل الوضوح أن الحرية غاية في الخير،... ولما أن فازوا بحريتهم صار كل فرد منهم حريصا على ان يقوم بأحسن ما يستطيع القيام به من أجل منفعة نفسه". وعلى الرغم من تفضيل اليونانيين للحرية إلا ان مفكريهم مثل افلاطون لهم رأي يمقت فيه الديمقراطية ويرى بأنها أسوأ الحكومات، ويرى في حكم الكثرة أقل أنواع الحكم كفاية، إذا فالديمقراطية التقليدية التي طبقت في دولة المدينة اليونانية سميت بالديمقراطية المباشرة وتعني حكم الشعب عبر نظام يشارك فيه المواطنون الاحرار من اب وام من عائدية يونانية.

لم تدم التجربة الاثينية طويلا بعد هزيمتها امام أسبارطا واستمر حكم الاستبداد طيلة ثلاثة عشر قرنا وصولا الى القرون الوسطى ، وهذا ما حاول الكاتب توضيحه في الفصل الثاني من الكتاب الذي جاء بعنوان (المفهوم الحديث للديمقراطية، وهنا جاءت حوادث تاريخية ومحطات اسهمت في احداث حراك ديمقراطي ونزوعا نحو الحرية منها حركة الاصلاح الديني والثورة الصناعية

وحرية التجارة وحركة الاستكشافات الجغرافية، وشهدت انكلترا صراعا ما بين الملك والطبقة الارستقراطية انتهت الى اصدار البيان التاريخي الشهير الذي عرف بـ " الوثيقة العظمى" في القرن الثالث عشر الميلادي والتي عدت قاعدة واساس للحياة الديموقراطية في انكلترا وهي ذات حقوق سياسية وتتضمن اسناد سلطة الحكومة الى الشعب او بتفويض منه ومن خلالها اصبح الملك تحت تصرف القانون.

وقد اسهم مفكري العقد الاجتماعي جون لوك وجان جاك روسو ومونتسكيو في انتشار الفكر الديمقراطي والمطالبة بسيادة الشعب وفصل السلطات ومنح الحقوق والحريات وحمايتها وكفالتها من الدولة، وكان من تجليات الديمقراطية في العصر الحديث هي النظام السياسي الانجليزي والنظام السياسي في انكلترا وكذلك الثورة الفرنسية ومن ثم لاحقا ارساء اسس الحكم الديمقراطي في اكثر من دولة في اوربا على الرغم من النسبية الواضحة في الاقتراب او الابتعاد عن الصور الاولى للديمقراطية المباشرة في اليونان او غير المباشرة في العصر الحديث في الثارتين اوربا وامريكا الشمالية. وقد اخترنا الاختصار الذي اورده الكاتب في نهاية الفصل الثاني من الكتاب الذي استشهد من خلاله بتعبير (شومبيتر) عن الديمقراطية الحديثة التي يرى فيها الترتيب المؤسسي للوصول او بلوغ القرارات السياسية التي تحقق النفع العام عن طريق الشعب نفسه الذي يقرر القضايا بانتخاب افراد يجتمعون من اجل تنفيذ اراته، وهذه الارادة كما يراها روسو انها غير قابلة للتجزئة والتنازل.

يستشهد الكاتب برأي (صموئيل هنتنغتون) الذي يرى ان تأريخ الديمقراطية ليس عبارة عن صرعة ثابتة وبطيئة بل عبارة عن موجات متلاحقة ، او كما اسمياه (ألفن وهايدي توفلر) بـ حضارة الموجة الثالثة وهي استعارة لفظية يصفان من خلالها المتغيرات المختلفة للعصر الذي نعيشه الان. وقد سعى الكاتب الى صياغة مفهوم للديمقراطية المعاصرة يتطلب وجود معايير نستهدي بها لغرض القرار على القرب او البعد عن الديمقراطية ومن هذه المعايير : الشعب، وحقوقه وحرياته، وحق المعارضة السياسية، والتداول السلمي للسلطة، ووجود الاحزاب السياسية الديمقراطية والمشاركة السياسية، والمجتمع المدني فضلا عن اضافة معايير تتصل بادارة العملية الديمقراطية.

ان الديمقراطية لكي تترسخ فلابد لها من جهات وسيطة بين الفرد والدولة وتسمى بالمجتمع المدني، وهذا ما استطرد فيه الكاتب في الصفحات الاخيرة من الفصل الثالث في وصفه لنشأة المجتمع المدني، ومن ثم اسهمت الافكار المتعلقة بالحرية والديمقراطية والسيادة الى التفكير بالارادة العامة والتي انتقل عبرها الانسان من حالة الطبيعة الى الحرية المشروطة بالارادة العامة وبموافقة الاغلبية الممثلة لهذه الارادة العامة.

لا يخفي الكاتب نزعته الاشتراكية بصيغتها الماركسية في الكثير من ثنايا الكتاب ، خصوصا عندما افرد لها ثلاث رؤى لكل الاهم منها لـ كارل ماركس والكسي دي توكفيل وانطونيو غرامشي، إذ على الرغم من عدم ماركسي توكفيل إلا ان موافقته لماركس في جانب الدعوة لتحقيق المساواة العامة وان كانت مساواة قانونية

وليست مساواة في الثروة او في القدرات الطبيعية. وقدر تعلق الامر برأي ماركس في المجتمع المدني فإن الكاتب يرى ان ماركس جادل هيجل في اضفاء المحتوى المادي على المجتمع المدني وعده مفهوما ثوريا وليس فلسفيا وذلك لان مقولة ماركس الشهيرة: " ان اسلوب الانتاج لمتطلبات الحياة المادية هو المحدد للصيرورة الاجتماعية والسياسية والفكرية للحياة".

ان النظام الديمقراطي القائم على العقد الاجتماعي وحكم القانون والاكثرية وتقسيم السلطات والانتقال السلمي للسلطة لم يظهر هكذا فجأة او كانت جاهزة بل ولدت عبر حروب اهلية وفوضى وثورات شعبية ونظريات سياسية وواكبت العصر الصناعي، وحينما نضجت الديمقراطية تمظهرت الى عدة انظمة ومعايير تصنيف لها مع ما يرافقها من قوانين ونظم انتخابية ودساتير مختلفة.

إقرار تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب محتمل في المصالح فيما يتعلق بالبحث أو التأليف أو نشر هذا المقال.

التمويل

لم يتلقَ المؤلف أي دعم مالي لإجراء هذا البحث أو تأليفه أو نشره.

البيان الأخلاقي

هذا البحث يتوافق مع المعايير الأخلاقية لإجراء الدراسات العلمية. وقد تم الحصول على موافقة خطية من جميع المشاركين الأفراد المشمولين في الدراسة.

بيان توفر البيانات

البيانات متاحة عند الطلب من المؤلف المراسل.

الشكر والتقدير

لا يوجد شكر وتقدير أفصح به الباحث